

الديمقراطية السياسية



«إنّ النزعة الديمقراطية في نهج البلاغة أبين من أن تحتاج إلى بيان: فيها هو يأمر الوالي بأن يجلس لذوي الحاجات دون جند أو حرس لكيلا يتعتعوا في توضيح مسائلهم.

بل قد فضّل العامة على الخاصة وان سخط الخاصة فقال: "أنّ سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وأنّ سخط الخاصة يفتقر مع رضا العامة، وليس أحد أثقل على الوالي من الرعية مؤونة في الرخاء وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف وأسأل بالإلحاف وأقل شكراً على الإعطاء، وأبطأ عذراً عند المنع، وأضعف صبراً عند ملمات الدهر من أهل الخاصة وانما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء: العامة من الأُمَّة فليكن صفوك لهم وميلك معهم" وهذا كلام صريح في تفضيلهم والاعتماد عليهم. وأنا شخصياً أميل إلى الظن بأنّ هذا الكلام كان له تأثير في سلوك بعض زعمائنا الذين عرفوا بميلهم إلى الإمام علي (ع) والتشبه بكلامه في أكثر من موضع. ولن أطيل في تفصيل هذه الديمقراطية، ولنردد في سرور قول الإمام الجامع: "أنّ أعظم الخيانة خيانة الأُمَّة وأفضع الغش غش الأئمة" وقوله الذي يذكرنا بالقول السائر: صوت الشعب من صوت الله "انما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على السن عبادة".

وإذا كان الإمام قد أخذ بالديمقراطية كما وضح فمن الطبيعي أن نراه نصير الحرية يهيب بابه "ولا تكن عبد غيرك وقد خلقتك الله حراً" وأن نراه رافع لواء المساواة لا يزال يذكرها ويوصي بها ويقول لمن يوليه "وأس - وسار - بينهم في اللحظة والنظر حتى لا يطمع العظماء في حيفك لهم ولا ييأس الضعفاء من عدلك عليهم" ويقول في موضع آخر: "انّ المال لو كان ماله لساوى بين الناس فكيف والمال مال الأُمَّة".

ولكن للجمهور سياته كما انّ له حسناته فلنسمع كلمة الإمام في الغوغاء. قال: "الناس ثلاثة فعالم رباني، ومتعلم على سبيل نجا، وهمج رعاع اتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجأوا إلى ركن وثيق" ووصف الغوغاء في موضع آخر "من أنّهم إذا اجتمعوا غلبوا وإذا تفرقوا لم يعرفوا" وقبل وصفهم بأنهم إذا اجتمعوا ضروا وإذا تفرقوا نفعوا لأنّ كل صانع ينصرف إلى عمله فيحصل النفع، وقد وضع الإمام أصبعه على آفة وطبيعة من آفات وطبائع الجماهير هي سرعة التقلب، تلك الخاصة الجماهيرية التي وضحا شكسبير أبلغ إيضاح في (بوليوس قيصر) وكذلك أصاب في انّ اجتماعها غلبة وتفرقها ضياع وفي انّ اجتماعها قد يكون في بعض الأحيان مجلبة للضرر، كما انّ تفرقها مجلبة للنفع لانصراف كل عامل إلى عمله، وهذه النظرة إلى الجماهير قد تبدو متعارضة بعض التعارض مع ما سبق من رأيه فيهم ولكن بيان نقص الغوغاء لا يستلزم استبعاد رأيهم.

عرض (ع) الصفات الواجب توفرها في الإمام فقال: "من نصب نفسه للناس إماماً فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه" ودم العلماء الذين لا يعملون بعلمهم في أكثر من موضع. وحدد العلاقة بين الراعي والرعية فقال: "أيها الناس ان لكم عليّ حقاً وليّ عليكم حقّ، فأما حقّكم عليّ فالنصيحة لكم وتوفير فينكم عليكم وتعليمكم كيلا تجهلوا وتأديبكم كيما تعلموا وأما حقّي عليكم فالوفاء بالبيعة والنصيحة في المشهد والمغيب والإجابة حين ادعوكم والطاعة حين أمركم". ولنلاحظ هنا أنّهُ يجعل من حقّه على الشعب أن ينصحه الشعب وهذا مبالغة في السعي وراء الكمال. وكم هو نبيل قوله لقومه رداً على من اتنى عليه: "فلا تكلموني بما تكلمون به الجابرة، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادية ولا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقلاً في حقّ - قيل لي ولا التماس اعظام لنفسي فإنّهُ من استثقل الحقّ أن يقال له والعدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحقّ - أو مشورة بعدل فإنني لست بنفسي يفوق أن أخطيء".

ودمّ خلة الغدر فقال: "والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن لكلّ - غدره فجرة ولكن فجرة كفره ولكلّ - غادر لواء يعرف به يوم القيامة" المؤمنون إذن على خلاف مع (أمير) ميكافلي.

وأدلى عليّ بآراء قيمة فيها يجب في الولاية فقال إنّهم ملزمون بأن يعيشوا عيشة جمهور الشعب لكيلا "يتبغ بالفقير فقره" أي لكيلا يسخط الفقير لفقره وليتعزى بحال أميره: "أفنع من نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش؟".

ونصح عليّ الولاية بقوله مؤكداً لأحدهم: "ولا يطولن احتجاجك عن رعيّتك" وتلك نصيحة حقّ فإنّ كثرة ظهور الحاكم بين الرعية استئلاف لقلوبها واشعار بها أنّ الحاكم مهتم بمصالحها، ثمّ هو منير للحاكم سبيل حكمه ومعطيه الصورة الواضحة لحال شعبه فيعمل على نورها.

وقال: "إنّهُ ليس شيء ادعى إلى حسن ظن راعٍ برعيّته من إحسانه إليهم" أي أنّ الراعي حين يحسن لرعيّته يطمئن قلبه ويأمن خيانتهم.

وأمر باحترام التقاليد الشعبية فكان حكيماً بعيد النظر "ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأُمَّة واجتمعت بها الألفة وصلحت عليها الرعية".

ووجه عليّ نصيحة غالية كلّ الغلو صادقة كلّ الصدق في قوله: "انّ شرّ وزراءك من كان للأشرار قبلك وزيراً ومن شاركهم في الآثام فلا يكون لك بطانة فإنّهم أعوان الأثمة وأخوان الظلمة وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفادهم وليس عليه مثل أضرارهم وأوزارهم. ثمّ ليكن عندك آثارهم أقولهم بمر الحقّ لك" ونظرية عليّ صحيحة تماماً فإنّ أثمّ فيما مضى لا يؤمن أثمّه فيما حضر، ومن اتصل بالظلمة بالأمس لا يؤمن اتصاله بهم اليوم وإعانتهم على كيدهم بماله من سلطة الوزراء. وكان حكيماً في قوله: "فالبس لهم جلباباً من اللين تشوبه بطرف من الشدة وداولهم بين القسوة والرافة".

وأمر الوالي أن لا يرغب عن رعيّته وتفضيلاً بالإمارة عليهم فإنّهم الأخوان في الدين والأعوان على استخراج الحقوق ثمّ قال له: "وإنّا موفوك حقك فوفهم حقوقهم وإلا فإنك من أكثر الناس خصوماً يوم القيامة بؤساً لمن خصمه عند الفقراء والمساكين. ودعاه إلى أن يساوي نفسه بهم فيما الناس فيه سواء، وهذا القيد يظهر بعد نظره وفهمه لحقيقة المساواة الممكنة.

ودعا إلى تشجيع المحسن وعقاب المسيء قائلاً: "ولا يكون المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء" ولفت نظر جباة الضرائب إلى الرفق بالأهلين وعدم بيع شيء ضروري - وهذا ما فعلته القوانين الحديثة إذ منعت الحجز على الملابس ومرتبات الموظفين وبالغ في الرفق الحكيم فقال: "فإن شكوا ثقلاً أو علة وانقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اغتمرها عرق أو أجحف بها عطش خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم فإنّهُ دخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك مع استجلابك حسن ثنائهم" وهذا بعد نظر حكيم وسياسة مالية محكمة تزيد وضوحاً في قوله: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأنّ ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد" وإذا تذكرنا ماجر التعسف في جبي الضرائب في فرنسا ولايات تركيا وغيرها عرفنا قيمة هذه النصيحة التي يؤيدها المنطق ويسندها التاريخ.

وقد أدّى بعد نظر الإمام به إلى أن يدعو إلى تقسيم العمل ذلك المبدأ الذي لم نعرفه إلا حديثاً فقد قال ناصحاً: "واجعل لكلّ - إنسان من خدمك عملاً تأخذه به فإنّهُ أحرى ألا يتواكلوا في خدمتك" وقال من رسالة إلى الأشتر النخعي أيضاً: "واعلم أنّ الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض

ولا غنى ببعضها إلا من بعض فمناها جنودنا ومنها كتاب العامة والخاصة ومنها قضاة العدل ومنها عمال الأوصاف والرفق ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس ومنها التجار وأهل الصناعات ومنها طبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة وكلاً قد سعى إلى سهمه" ثم فصل بعد ذلك وطيفة كل فرقة.

وتمشياً مع قاعدته في تقسيم العمل واختصاص كل ما يحسنه رد على من قال له: انك تأمرنا بالسير إلى القتال فلم لا تسير معنا؟ انه لا يجوز أن يترك مهماته من قضاء وإدارة وجباية ضرائب، وكذلك نصح عمر بالأمر للخروج للقاء الفرس بنفسه "لأن الأمير كالنظام من الخرز يجمعه" ولأنه إن خرج انتقض عليه العرب من أطرافها.

إن هذا الإمام المجرب ما كان ليغفل الدعوة إلى الاعتاط بالتجارب في الحكم فيها هو إذا يقول: "إن الأمور إذا اشتبهت اعتبر آخرها أو لها" ويقول في مكان آخر: "استدل على ما لم يكن بما كان" ثم يقول أيضاً: "العقل حفظ التجارب" وليست أحمل هذا القول الأخير أكثر مما يحتمل إذا قلت انه هو الرأي الفلسفي المعارض للرأي القائل بأن العقل يتفاوت عند الأشخاص بطبيعته، والذاهب على العكس إلى أن العقل ليس إلا عمل التجارب والتهذيب، والدافع لحجة الرأي الأول القائلة بإننا لو ربينا أشخاصاً ذوي أعمار واحدة تربية واحدة في بيئة واحدة لنشأوا رغم ذلك مختلفي العقلية، بأنهم إنما يختلفون لسبق تأثيرهم بمزاج وراثي مختلف.

وتكلم الإمام في رسالته إلى الأشرع عن القضاة كلاماً قال عنه الأستاذ العشماوي أستاذ القانون الدستوري بكلية حقوق القاهرة أن كلاماً غيره في أي دستور من دساتير العالم لم يفصل مهمة القضاء وطرق اختيارهم مثل ما فعل. قال الإمام: "ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تصيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى في الزئنة ولا يحصر في الفئدة إلى الحق إذا عرفه ولا تشرف نفسه على طمع ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، أو قفهم في الشبهات وأخذهم بالحجج وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم واصبرهم على كشف الأمور وأصرمهم عند اتضاح الحكم، من لا يزدنيه إطراء ولا يستميله إغراء، وأولئك قيل. ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له في البذل ما يزيل غلته وتقل معه حاجته إلى الناس، واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك" وهذا دستور حكيم بل هو أحكم ما نعرفه وحسبه انه انتبه إلى وجوب أجزال العطاء المالي للقضاة ليستغنوا بذلك عن الارتشاء وانته شدد في إعطائهم منزلة قريبة من الوالي ليقطع بذلك الطريق على الوشاة وليعمل القضاء في جو هادئ.

وفي غير هذه الرسالة ذم من يتصدى للحكم وليس أهلاً له قائلاً: "جلس بين الناس قاضياً صامناً لتخليص ما التيس على غيره فإن نزلت به إحدى المبهمات هباً لها حشواً من رأيه ثم قطع به، جاهل خباط جهالات عاش ركاب عشوات تصرخ من جور قضائه الدماء وتعج منه الموارث إلى الله" وفي موضع آخر يقول: "لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر وما أخذ الله على العلماء الا يقرأوا على كفة ظالم ولا سغب مظلوم لألقيت حبلاً على غاربها". ومعنى هذا أن على الخواص مهمة هي عدم الصبر على الظلم بل مجاهدته ولو لم يقع عليهم.

وتكلم في سياسة الجند وأمر جيشه ألا يتتبع عند الفوز فاراً ولا يهين امرأة وإن سبته فإن النساء ضعيفات. وهذا دليل الخصومة الشريفة ونبل الخلق. وقال في عهده إلى الأشرع: "وليكن أثر رؤوس جنك عندك من واساهم في معونته وأفضل عليهم من جدته بما يسعهم ويسع من وراء من خلوق أهليهم حتى يكون همهم همماً واحداً في جهاد العدو فإن عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك، وإن أفضل قررة عين الولاية استقامة العدل في البلاد وظهور مودة الرعية. وانته لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة أمورهم وقلة استئصال دولهم وترك استبطاء انقطاع مودتهم فافسح في أمالهم وواصل في حسن الثناء عليهم وتعدد ما أبلى ذوو البلاء منهم، فإن كثرة الذكر تحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض الناكل إن شاء الله ثم اعرف لكل أمرء منهم ما أبلى ولا تضيفن بلاء أمرء إلى أن تعظم من بلائه ما كان ضعيفاً ولا ضعفة أمرء إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيماً".

والآن وقد سربنا في نهج البلاغة شوطاً يغرينا بالاستزادة فلنقف، وإذا كان أمير المؤمنين علي (ع) قد نهى قومه عن أن يمدحوه فلا يخافن اليوم اغتراراً وهو بعيد عن حياة الغرور، إن نحن انحنينا أمام عبقريته. لقد حباننا نهج البلاغة فاحسن ما حباننا، فلنطبق عليه قوله: "بقيمة كل أمرء، ما يحسنه".

المصدر: كتاب نهج الحياة (مجموعة بحوث ومقالات حول نهج البلاغة)